International Chaldean League
24 Nov
Item 2

Item 2 #27

What to do to fix the Iraqi religious Minorities in their ancestors land in Iraq

ماذا يجب عمله لتثبيت الأقليات لسكان سهل نينوي بعد تحريره في ارض اجداده بالعراق

أقامت جمعية حدياب للكفاءات بحضور وتعاون العديد من الرابطة الكلدانية العالمية في اروقة الجامعة الكاثوليكية الكائنة في أربيل / عنكاوا ، يوم الخميس المصادف 2016/9/22، ورشة عمل بعنوان مستقبل المكونات العرقية في سهل نينوى بعد التحرير (المسيحيون أنموذجا) – الجزء الاول.

بدأت هذه الدراسة منذ اكثر من سنتين مع مختلف الاختصاصين الأكاديميين من جمعية حدياب ومعظمهم اساتذة جامعيين ومهنيين من اعلي المستويات يعيشون في العراق ويعملون فيه ويعرفون مشاكله وسبل حلها . حضر هذه المناسبة حوالي ١٠٠ أكاديمي ومختص من جميع الأديان وتمت مداخلات مستفيضة حول الموضوع ولهذا تكتسب أهمية عملية كبيرة ممكن البناء علي أسسها

بعد الاستماع والمناقشة المستفيضة لمحاور الورشة و البحوث الاكاديمية التي ألقيت فيها من قبل اساتذة جامعيين والتي كانت ذات مضامين وأبعاد قانونية و سياسية و تاريخية و جغرافية و ديموغرافية والجهد الدولي الانساني، تخص سهل نينوى ومستقبل ابناءه تم التركيز والاجماع من قبل المشاركين بالورشة على اهم أمور والنقاط الضرورية التي يجب تبنيها والعمل بها لضمان مستقبل مزدهر و أمن مستدام للمكون المسيحي في سهل نينوى، ونوجز هذه النقاط بالتوصيات أدناه:-

1- الاسراع في تحرير مدينة موصل و بلدات سهل نينوى بأقرب وقت وبجهد عسكري وطني تساهم فيه المكوناتاالاصيلة ومنها المسيحية ويؤخذ رايها بكل الموت اللتي تمس حاضرهم ومستقبلهم و بدعم من التحالف الدولي.

2- ضمان العودة الامنة لجميع الأقليات وخاصة لأبناء شعبنا (الكلداني الاشوري السرياني) المسيحي الى مدينة موصل و بلدات سهل نينوى كونهم شعب اصيل وهذه ارضهم التاريخية أرض آبائهم واجدادهم. وضمان تمتعهم"بحقوق الانسان الاساسية" وفق اللوائح والتشريعات الدولية و الدستور العراقي.

3ضرورة عقد مؤتمر قومي طارئ شامل لأبناء شعبنالتبادل الرؤى و أتفاق على وضع خطط آنية ومستقبلية والاليات التنفيذية المناسبة لهذه الخطط
فيما يخص مصير ومستقبل شعبنا وخاصة في سهل نينوي

4مطالبة كنائسنا و احزابنا على توحيد خطابهمومواقفهم بما ينسجم ومتطلبات المرحلة العصيبةالراهنة التي تعصف بشعبنا.

5أن تعمل جميع مؤسسات شعبنا السياسيةوالروحية والمدنية والثقافية والاعلامية على تعزيز روح الانتماء و التمسك بالارض لدى أبناء شعبنا ،بهدف خلق حالة من الامل والحد من ظاهرة الهجرة.

6مناشدة المنظمات الدولية و وكالات الامم المتحدةوالمجتمع الدولي أن تستمر في تقديم المساعداتالمالية والانسانية والاغاثة لأبناء شعبنا المهجر منمدينة الموصل و سهل نينوى حتى بعد عودتهما المرتقبة الى مناطقهم بعد تحريرها من قبضة داعش.

7-تأسيس كيان اداري قانوني مستقل في سهل نينوى وفقا للدستور العراقي والقوانين النافذة. يضمن أمن المنطقة وسلامة سكانها و استقلاليتها.

8-استحداث محافظة في سهل نينوى كحل واقعي قابل
للتنفيذ استنادا الى قرار مجلس الوزراءالعراقي في 21 كانون الثاني 2014
و بحماية دولية وبدعم من المجتمع الدولي ، مع ضمان

9-التمثيل الفاعل لشعبنا في السلطات الثلاثة وفقا لمبدأ التوافق لا لمبدأ الاقلية والاكثرية أو ضمان حق الفيتو للمكون في اتخاذ القرارات.

10-أن تبقى هذه المحافظة لفترة معينة ضمن هيكلية الحكومة الاتحادية العراقية، بما يضمن اعادة التاهيل فيها على كافة المستويات (الاعمار ، الامن، الاقتصاد النفسي، الانساني ..الخ) بعدها يترك القرار لأهلها في بقائهم مع بغداد من عدمه.

11-أن يدار الملف الامني وبما فيها مسك الارض والامن الداخلي
من قبل قوات نظامية مشكلة من أبناءالمنطقة.

12-ضمان وحدة النسيج الاجتماعي (ا لديموغرافي) المسيحي والانساني من خلال انضمام مناطق ذات الاغلبية المسيحية من خارج سهل نينو ى الى محافظة سهل نينوى المستحدثة.

التاريخية أرض آبائهم واجدادهم. وضمان تمتعهم"بحقوق الانسان الاساسية" وفق اللوائح والتشريعات الدولية و الدستور العراقي.

3ضرورة عقد مؤتمر قومي طارئ شامل لأبناء شعبنالتبادل الرؤى و أتفاق على وضع خطط آنية ومستقبلية والاليات التنفيذية المناسبة لهذه الخطط
فيما يخص مصير ومستقبل شعبنا وخاصة فيسهل نينوي

4مطالبة كنائسنا و احزابنا على توحيد خطابهمومواقفهم بما ينسجم ومتطلبات المرحلة العصيبة الراهنة التي تعصف بشعبنا.

5أن تعمل جميع مؤسسات شعبنا السياسيةوالروحية والمدنية والثقافية والاعلامية على تعزيز روح الانتماء و التمسك بالارض لدى أبناء شعبنا ،بهدف خلق حالة من الامل والحد من ظاهرة الهجرة.

6مناشدة المنظمات الدولية و وكالات الامم المتحدةوالمجتمع الدولي أن تستمر في تقديم المساعداتالمالية والانسانية والاغاثة لأبناء شعبنا المهجر منمدينة الموصل و سهل نينوى حتى بعد عودتهمالمرتقبة الى مناطقهم بعد تحريرها من قبضة داعش.

7-تأسيس كيان اداري قانوني مستقل في سهل نينوى وفقا للدستور العراقي والقوانين النافذة. يضمن أمن المنطقة وسلامة سكانها و استقلاليتها.

8-استحداث محافظة في سهل نينوى كحل واقعي قابل
للتنفيذ استنادا الى قرار مجلس الوزراءالعراقي في 21 كانون الثاني 2014، و
بحماية دولية وبدعم من المجتمع الدولي ، مع ضمان
التمثيل الفاعل لشعبنا في السلطات الثلاثة وفقا لمبدأ التوافق لا لمبدأ الاقلية والاكثرية أو ضمان حق الفيتو للمكون في اتخاذ القرارات.

9-أن تبقى هذه المحافظة لفترة معينة ضمن هيكلية الحكومة الاتحادية العراقية، بما يضمن اعادة التاهيل فيها على كافة المستويات (الاعمار ، الامن، الاقتصاد النفسي، الانساني ..الخ) بعدها يترك القرار لأهلها في بقائهم مع بغداد من عدمه.

10-أن يدار الملف الامني وبما فيها مسك الارض والامن الداخلي
من قبل قوات نظامية مشكلة من أبناءالمنطقة.

11-ضمان وحدة النسيج الاجتماعي (ا لديموغرافي) المسيحي والانساني من خلال انضمام مناطق ذات الاغلبية المسيحية من خارج سهل نينو ى الى محافظة سهل نينوى المستحدثة.

12-ضرورة الاعمار و بناء البنية التحتية في سهل نينوى بدعم من الحكومة العراقية وحكومة الاقليم و المجتمع الدولي و دول التحالف. بهدف تحقيق التنمية المستدامة و الازدهار الاقتصادي من خلال خلق فرص عمل لابناء المنطقة.

13- ضرورة تشكيل لجان مختصة تعمل لتحقيق التنمية وحملة الاعمار من كوادر ذات قدرات علمية ومهنية واكاديمية من أبناء المنطقة.

14- تتولى ادارة المحافظة بكل تشكيلاتها من قبل أبناء المنطقة ممن هم ذات الكفاءة والنزاهة

15- على الحكومة العراقية تعويض المهجرين كافة (بما فيهم من هم خارج الوطن) تعويضا مادياً ومعنوياً مجزياً من خلال تعديل القوانين النافذة ذات الصلة أوتشريع قانون جديد يضمن لهم التعويض المالي والمعنوي العادل .

16- ان تقوم الحكومة العراقية وحكومة اقليم كوردستان- العراق و بدعم من المجتمع الدولي والمنظمات الدوليةذات الصلة بأعداد خطة وتشريع قانون يـ سهل العودةالى الوطن المهاجرين واللاجئين والمقيمين في دول الشتات بعد ضمان معيشتهم وأمنهم وخاصة منأبناء المكونات الاصلية.

17- تشكيل لجنة قانونية مختصة من المحاميين والقانونيين لتوثيق الانتهاكات وتسجيل الخسائر وتدويل قضية تهجير شعبنا والاعتراف بها كجريمة إبادة جماعية واقرارها من قبل الامم المتحدة.

18 - لعمل على تقديم الجناة الى القضاء عملا بمبدأ عدم الافلات من العقاب وفق القوانين الوطنية النافذة او من خلال المحكمة الجنائية الدولية كون ما تعرض له شعبنا هي جرائم إبادة جماعية والجرائم ضدالإنسانية وجرائم حرب.